



تطوير المعايير المحاسبية الحكومية لتعزيز الشفافية والمساءلة المالية في المؤسسات الحكومية

Developing government accounting standards to enhance transparency and financial accountability in government institutions

مصطفى عزمي توفيق

Mustafa azmi tawfeeq

المديرية العامة لتربية الانبار

Mustafa88alrawi@gmail.com

مستخلص

يهدف البحث الحالي الى دراسة أثر تطوير المعايير المحاسبية الحكومية في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية. وتقييم أثر تطوير المعايير المحاسبية الحكومية على تعزيز المساءلة المالية والرقابية في المؤسسات الحكومية. واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أثر تطوير المعايير المحاسبية الحكومية على الشفافية والمساءلة المالية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية. تم جمع البيانات عبر استبيان وزُرع على الموظفين والمديرين، حيث استُرُجعت 58 استبانة صالحة للتحليل. ثم تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS الإصدار 25 لاستخلاص النتائج الدقيقة والعلاقات بين المتغيرات. وأظهرت النتائج أن تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية يوفر إطاراً واضحاً لتقييم أداء الموظفين والمسؤولين الماليين، ويساعد الإدارة والجهات الرقابية على محاسبة المخالفين وتحقيق التزام أكبر بالقوانين والسياسات المالية داخل الشركة. واوصى البحث على إدارة الشركة الالتزام الكامل بتطبيق المعايير المحاسبية الحكومية الموحدة في جميع الأقسام المالية والإدارية لضمان دقة البيانات المالية وتحسين الشفافية في إدارة الموارد. كما يُنصح بمراجعة السياسات والإجراءات المالية بشكل دوري لتتوافق مع أفضل الممارسات المحاسبية الدولية وخصوصيات القطاع العام، بما يعزز كفاءة العمليات ويساعد في الحد من المخاطر المالية والإدارية.

Abstract

This research aims to study the impact of developing government accounting standards on enhancing financial transparency within government institutions. It also assesses the impact of these standards on strengthening financial and oversight accountability within these institutions. The research employed a descriptive-analytical approach to examine the impact of developing government accounting standards on transparency and financial accountability at the General Company for Electrical and Electronic Industries. Data was collected through a questionnaire distributed to employees and managers, with 58 valid questionnaires returned for analysis. The data were then analyzed using SPSS version 25 to extract accurate results and identify relationships between variables. The findings demonstrated that applying government accounting standards provides a clear framework for evaluating the performance of employees and financial officers. This helps management and oversight bodies hold violators accountable and achieve greater compliance with financial laws and policies within the company. The research recommends that the company's management fully commit to applying unified government accounting standards across all financial and administrative departments to ensure the accuracy of financial data



and improve transparency in resource management. It is also advisable to review financial policies and procedures periodically to ensure they comply with international best accounting practices and the specificities of the public sector, thereby enhancing operational efficiency and helping to reduce financial and administrative risks.

مقدمة

تشهد المؤسسات الحكومية تحديات متزايدة في إدارة الموارد المالية بسبب زيادة حجم العمليات وتعقيدها، مما يستدعي وجود معايير محاسبية قوية وواضحة تضمن الشفافية والمساءلة في الأداء المالي والإداري. ويُعد تطوير المعايير المحاسبية الحكومية من الأدوات الأساسية لتعزيز الرقابة الداخلية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة. يأتي هذا البحث ليلسط الضوء على أهمية تطوير هذه المعايير وتأثيرها على الشفافية والمساءلة المالية في المؤسسات الحكومية، مع التركيز على تحليل كيفية تطبيقها وتقييم فعاليتها في رفع مستوى الرقابة المالية. ويهدف البحث إلى تقديم رؤية شاملة تساعد في تحسين نظم العمل المالي وضمان الامتثال للمعايير القانونية والمحاسبية المعتمدة، بما يساهم في تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية ورفع الثقة لدى المواطنين وأصحاب المصلحة.

أولاً : منهجية البحث

1) مشكلة البحث

تعاني العديد من المؤسسات الحكومية من ضعف الشفافية والمساءلة المالية، نتيجة قصور المعايير المحاسبية المعتمدة وعدم مواكبتها لأحدث المتطلبات التنظيمية والمحاسبية. ويؤدي هذا النقص إلى صعوبة متابعة الأداء المالي، وزيادة احتمالية الأخطاء أو الانحرافات المالية، وضعف الرقابة على الموارد العامة. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى دراسة أثر تطوير المعايير المحاسبية الحكومية على تعزيز الشفافية والمساءلة المالية في المؤسسات الحكومية.

على الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت الشفافية والمساءلة المالية في المؤسسات الحكومية، إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على التحليل العام للرقابة المالية دون التعمق في دور تطوير المعايير المحاسبية الحكومية كأداة مباشرة لتعزيز الشفافية والمساءلة. كما أن القليل من الأبحاث تناولت العلاقة بين تحديث هذه المعايير وتطبيقها الفعلي في المؤسسات الحكومية العراقية، ولا سيما تأثيرها على كفاءة الرقابة الداخلية ورفع مستوى الامتثال المالي والإداري. وبذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة منهجية تركز على تقييم أثر تطوير المعايير المحاسبية الحكومية على الشفافية والمساءلة المالية، مع تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق في السياق المحلي للمؤسسات الحكومية.

2) فرضية البحث

ان فرضيات البحث الحالي هي كما يلي:-

الفرضية الأولى (H1) : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير المعايير المحاسبية الحكومية في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية.

الفرضية الثانية (H2) : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير المعايير المحاسبية الحكومية في تعزيز المساءلة المالية داخل المؤسسات الحكومية.

3) أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى تحقيق الاتي:-

1. دراسة أثر تطوير المعايير المحاسبية الحكومية في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية.

2. تقييم أثر تطوير المعايير المحاسبية الحكومية على تعزيز المساءلة المالية والرقابية في المؤسسات الحكومية.



3. تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق المعايير المحاسبية الحديثة في المؤسسات الحكومية.

4. تقديم توصيات عملية لتطوير المعايير المحاسبية بما يساهم في رفع كفاءة الرقابة المالية وتحسين الأداء المؤسسي.

(4) أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور تطوير المعايير المحاسبية الحكومية في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية داخل المؤسسات الحكومية، ما يساهم في تحسين إدارة الموارد العامة والحد من الفساد المالي والإداري. كما يساعد البحث على توفير إطار علمي وإجرائي لصانعي القرار لتطبيق معايير محاسبية حديثة تواكب المتطلبات القانونية والتنظيمية، وتعزز الرقابة المالية الداخلية، وتدعم اتخاذ القرارات المبنية على بيانات دقيقة وموثوقة. إضافة إلى ذلك، يساهم البحث في إثراء الدراسات الأكاديمية والمهنية المتعلقة بالمحاسبة الحكومية والرقابة المالية، ويقدم توصيات عملية لتطوير نظم العمل المالي والإداري بما يرفع كفاءة الأداء المؤسسي.

(5) دراسات سابقة

1. نذيره و الفاتح. (2024). معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام بالسودان وأثرها في تعزيز شفافية التقارير المالية.(دراسة ميدانية، وزارة المالية ولاية كسلا).

يهدف البحث إلى تحديد العقبات التي تواجه تطبيق معايير القطاع العام وتأثيرها على تعزيز شفافية التقارير المالية. وأظهرت أهم النتائج أن القوانين والتشريعات الحالية لا تمكن من تطبيق معايير القطاع العام وتؤثر على شفافية التقارير المالية، كما أن الهيكل التنظيمي الحالي لا يواكب التطورات التكنولوجية في نظام المحاسبة، وهناك نقص في تدريب العاملين في القطاع، مما يؤدي إلى صعوبة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام وتأثر شفافية التقارير المالية. كما تبين أن النظام المحاسبي الحالي غير متوافق مع معايير القطاع العام وقد أثر على شفافية التقارير المالية. وأبرز التوصيات كانت: تعديل التشريعات والقوانين السودانية، تطوير الهيكل التنظيمي للقطاع العام، تطوير النظام المحاسبي الحالي من خلال تطبيق أساس الاستحقاق بالكامل للوصول إلى معلومات عالية الجودة وشفافة تنعكس في التقارير المالية، حيث إن أساس الاستحقاق يعد أحد متطلبات تطبيق معايير القطاع العام.

2. Sari, Ratna, and Muslim Muslim. "Accountability and transparency in public sector accounting: A systematic review

هدف الدراسة إلى استكشاف دور المعايير المحاسبية في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية في القطاع العام من خلال مراجعة منهجية للأدبيات السابقة. واستخدم الباحثان منهج المراجعة المنهجية (Systematic Review) لتحليل الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بالمساءلة والشفافية في المحاسبة العامة، مع تصنيف النتائج وفقاً للموضوعات والممارسات الرئيسية. وأظهرت الدراسة أن تطبيق المعايير المحاسبية الموحدة في القطاع العام يساهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث توفر هذه المعايير إطاراً موحداً للإفصاح المالي والرقابة، بينما وجود فجوات في التطبيق أو ضعف الالتزام يؤثر سلباً على جودة المعلومات المالية وقدرة الجهات الرقابية على المحاسبة. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية بشكل متكامل، مع تدريب الكوادر المالية والإدارية، وتطوير نظم الرقابة والتقارير المالية لضمان تحقيق الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية.

3. Amalia, M. M. (2023). Enhancing accountability and transparency in the public sector: a comprehensive review of public sector accounting practices.

تركز هذه الدراسة على تحليل شامل للأدبيات المتعلقة بممارسات المحاسبة في القطاع العام وتأثيرها على المساءلة والشفافية باستخدام تحليل بليومتري عبر أداة VOSviewer. شملت البيانات 840 مقالة علمية باللغة الإنجليزية خلال العقد الماضي، وكشفت النتائج عن ست مجموعات رئيسية من



الموضوعات البحثية: الابتكار والشفافية، الإصلاح المحاسبي وتبني المحاسبة على أساس الاستحقاق، المحاسبة الجنائية والمراجعة الداخلية، نظم المعلومات والكفاءة، مكافحة الفساد ودور التدقيق، وتطبيق ممارسات القطاع الخاص في القطاع العام. كما أبرزت الدراسة الكلمات المفتاحية الأكثر تكرارًا مثل "محاسب" و"إصلاح القطاع العام" و"الأداء" و"الخدمة"، بينما أشارت الكلمات الأقل تكرارًا مثل "الشفافية" و"نظم المعلومات" إلى الحاجة لمزيد من البحث في هذه المجالات.

ثانياً: الجانب النظري

1) مفهوم المعايير المحاسبية الحكومية

يشير مفهوم المعايير المحاسبية الحكومية إلى الإطار التنظيمي الذي يحدد القواعد والإجراءات المحاسبية التي يجب على الجهات والمؤسسات الحكومية الالتزام بها عند تسجيل العمليات المالية وإعداد التقارير المالية. تهدف هذه المعايير إلى تحقيق دقة وموثوقية المعلومات المالية بما يعزز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة، ويتيح لصناع القرار تقييم الأداء المالي والإداري للمؤسسات الحكومية بشكل مستمر ومنهجي. (Sari and Muslim,2023:91)

وتتميز المعايير المحاسبية الحكومية عن معايير القطاع الخاص في عدة جوانب رئيسية. أولاً، طبيعتها إلزامية وتنظيمية، إذ تخضع لتشريعات وقوانين الدولة التي تهدف إلى حماية المال العام وضمان الاستخدام الأمثل للموارد. بينما في القطاع الخاص، تركز المعايير المحاسبية على الربحية وتحقيق مصالح المساهمين، وتكون أكثر مرونة في التطبيق حسب طبيعة وحجم النشاط التجاري. (الفتاح،2024: 3)

ثانياً، تختلف المعايير الحكومية في تركيزها على الرقابة الداخلية والشفافية والمساءلة المالية. فهي تهدف إلى منع الفساد المالي والإداري من خلال ضبط العمليات المالية وتوثيقها بدقة، إضافة إلى التأكد من الامتثال للقوانين والسياسات الداخلية. بالمقابل، تركز المعايير الخاصة على تقديم صورة عادلة وواقعية عن الوضع المالي للشركة، بما يعكس الأداء الاقتصادي ويحقق ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

ثالثاً، تتطلب المعايير الحكومية توحيد أساليب التسجيل والتقارير المالية بين جميع الجهات الحكومية لتسهيل المقارنة وتحليل الأداء العام للدولة، بينما تسمح معايير القطاع الخاص بدرجة من الاختلاف بين الشركات بما يتناسب مع طبيعة أنشطتها وحجمها. حيث ان المعايير المحاسبية الحكومية ليست مجرد أدوات محاسبية، بل تمثل آلية أساسية لضمان الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الموارد العامة، وهي الركيزة التي تبنى عليها نظم الرقابة المالية في القطاع العام. (Darwin et al.,2024:257)

يرى الباحث ان المعايير المحاسبية الحكومية هي القواعد والإجراءات التي تفرضها الدولة لضمان دقة تسجيل العمليات المالية وإعداد التقارير، بما يعزز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة. تختلف عن معايير القطاع الخاص بإلزاميتها وتركيزها على الرقابة الداخلية وحماية المال العام. كما تهدف إلى توحيد أساليب التسجيل والتقارير بين الجهات الحكومية لتسهيل مقارنة الأداء وتحليل النتائج بشكل فعال.

2) أهمية المعايير المحاسبية الحكومية- دورها في تحسين الشفافية المالية، ضمان المساءلة

تُعد المعايير المحاسبية الحكومية أداة أساسية لتعزيز الحوكمة المالية في المؤسسات العامة، حيث تسهم بشكل مباشر في تحسين الشفافية المالية من خلال توحيد أساليب تسجيل العمليات المالية وإعداد التقارير بشكل دقيق وموثوق. فهي تتيح لصناع القرار والجهات الرقابية متابعة الموارد العامة ومراقبة استخدامها، ما يقلل من فرص التلاعب المالي وسوء إدارة الأموال العامة. (Khoroshylova et al.,2025:269)



كما تلعب هذه المعايير دورًا محوريًا في ضمان المساءلة، إذ تتيح تتبع جميع العمليات المالية وتوثيقها وفق قواعد محددة، مما يمكن من تقييم أداء الجهات الحكومية ومسؤولية الموظفين في إدارة الموارد. بالإضافة إلى ذلك، تعزز المعايير المحاسبية الحكومية الثقة لدى المواطنين وأصحاب المصلحة، حيث توفر صورة واضحة وشفافة عن الوضع المالي للمؤسسات الحكومية ومدى التزامها بالقوانين والسياسات المالية المعتمدة. كما تساهم المعايير المحاسبية الحكومية في تعزيز التوحيد والاتساق في إعداد التقارير المالية بين مختلف الوحدات والمؤسسات الحكومية، مما يسهل المقارنة بين النتائج المالية للجهات المختلفة ويعزز القدرة على التحليل المالي الشامل على مستوى الدولة. كما تعمل هذه المعايير على دمج أفضل الممارسات المحاسبية الدولية مع خصوصيات القطاع العام، مما يدعم التوافق مع المعايير العالمية ويزيد من مصداقية التقارير المالية على الصعيدين المحلي والدولي. (Gale et al.,2025:2)

كما إن الالتزام بالمعايير المحاسبية الحكومية يمكن من تحسين آليات الرقابة الداخلية والتدقيق، حيث توفر هذه المعايير إطارًا واضحًا لتقييم العمليات المالية ومتابعة المخاطر، ما يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري وضمان استخدام الموارد العامة بكفاءة وفعالية. وبذلك تصبح المعايير المحاسبية الحكومية ليس مجرد أداة للتسجيل المالي، بل عنصرًا استراتيجيًا يربط بين الشفافية، المساءلة، والكفاءة التشغيلية في إدارة المال العام. (Khoroshylova et al.,2025:269)

يرى الباحث ان المعايير المحاسبية الحكومية تُعزز الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة من خلال توحيد تسجيل العمليات المالية وإعداد التقارير بدقة وموثوقية، ما يسهل متابعة الموارد ومحاسبة المسؤولين. كما تتيح هذه المعايير تقييم الأداء المالي والإداري للجهات الحكومية، وتدعم الثقة لدى المواطنين وأصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في توحيد وتحليل البيانات المالية بين الوحدات الحكومية، وتعزز فعالية الرقابة الداخلية والتدقيق، ما يقلل المخاطر ويزيد كفاءة استخدام الموارد.

(3) الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة المالية في المؤسسات الحكومية

الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة المالية في المؤسسات الحكومية يمثل العمود الفقري لضمان الالتزام بالقوانين، وحماية الموارد العامة، وتحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام. ويشمل هذا الإطار مجموعة من القوانين، واللوائح، والأنظمة التنظيمية التي تحدد مسؤوليات الجهات الرقابية وصلاحياتها وآليات عملها.

أولاً، القوانين المالية العامة: تحدد القواعد الأساسية لإعداد وتنفيذ الميزانية العامة، وصرف الأموال، والتحكم في الإيرادات والنفقات الحكومية. وتشمل قوانين المحاسبة العامة، وقوانين الموازنة، وقوانين الرقابة على الصرف، وهي تشكل الأساس القانوني لجميع الأنشطة المالية في المؤسسات الحكومية.

ثانياً، اللوائح التنظيمية والإدارية: تصدرها الجهات الحكومية المختصة لتوضيح الإجراءات التفصيلية لتنفيذ القوانين، مثل إجراءات إعداد الحسابات، معايير إعداد التقارير المالية، وطرق إجراء المراجعة الداخلية والخارجية. هذه اللوائح تحدد مسؤوليات الموظفين والإدارات المختلفة، وتضمن وجود نظام رقابي واضح وموحد داخل المؤسسة. (Samudra & Tamamudin,2025:539)

ثالثاً، جهات الرقابة الرسمية: تشمل أجهزة المراجعة الداخلية في كل مؤسسة، إلى جانب الأجهزة الرقابية المركزية مثل ديوان الرقابة المالية أو الهيئة العامة للرقابة المالية، والتي تقوم بمراجعة الأداء المالي والإداري، والتحقق من الالتزام بالقوانين والمعايير المعتمدة، ورصد الانحرافات أو المخالفات المالية والإدارية.

رابعاً، المعايير والأنظمة المحاسبية الحكومية: تُكمل هذا الإطار القانوني بتوفير أطر عمل موحدة لإعداد التقارير المالية، مثل نظام المحاسبة الحكومية، ومعايير التقارير المالية للقطاع العام. هذه المعايير تضمن التوثيق الشفاف للعمليات المالية، وتسهل المقارنة بين الوحدات الحكومية، كما تدعم عملية اتخاذ القرار المبني على بيانات دقيقة وموثوقة. (Ogedengbe et al.,2024:1144)

يرى الباحث ان الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة المالية يشكل مزيجًا من القوانين، اللوائح، الجهات الرقابية، والمعايير المحاسبية التي تهدف جميعها إلى تعزيز الشفافية، المساءلة، والكفاءة في إدارة



الموارد المالية العامة، مما يقلل من المخاطر المالية والإدارية ويحافظ على استقرار المؤسسات الحكومية.

(4) الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية

الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية تُعد نظامًا متكاملًا يهدف إلى ضمان سلامة العمليات المالية والإدارية، وحماية الموارد العامة، وضمان الالتزام بالقوانين والسياسات الداخلية، وكذلك دقة التقارير المالية. فهي أداة استراتيجية تساعد الإدارة على متابعة الأداء، وتقليل المخاطر، وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة. (Boufounou et al.,2024:71)

وان مكونات الرقابة الداخلية هي الاتي : (1065Nurhayati et al.,2024:)

1. بيئة الرقابة: تمثل القيم المؤسسية، وثقافة الالتزام، وسلوك الإدارة، وتشكل الأساس الذي تُبنى عليه جميع عناصر الرقابة.
2. تقييم المخاطر: يشمل تحديد وتحليل المخاطر المالية والإدارية المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة، وتطوير استراتيجيات للحد منها.
3. الأنشطة الرقابية: تتضمن الإجراءات والسياسات العملية التي تهدف إلى منع أو كشف الأخطاء والانحرافات، مثل التفويضات، والتسويات، والمراجعات الدورية.
4. المعلومات والاتصال: توفير بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب لجميع مستويات الإدارة، وضمان توافر قنوات اتصال فعّالة لنقل المعلومات والتقارير.
5. المتابعة والتقييم: مراقبة فعالية الرقابة الداخلية بانتظام، وتقييم الأداء، وإجراء التعديلات والتحسينات عند الحاجة.

وان أنواع الرقابة الداخلية هي الاتي :- (Khaing ,2025:10)

- الرقابة الوقائية: تهدف إلى منع الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، مثل الموافقات المسبقة على المصروفات.
- الرقابة الكشفية: تكشف الانحرافات بعد وقوعها، مثل المراجعات الدورية والمطابقة بين السجلات.
- الرقابة التصحيحية: تعمل على تصحيح الأخطاء وتحسين الإجراءات لمنع تكرارها.
- الرقابة التشغيلية والإدارية: تهدف إلى تحسين الأداء اليومي وضمان الاستخدام الأمثل للموارد.
- الرقابة التقنية: تشمل استخدام الأنظمة والبرمجيات لمراقبة العمليات المالية والإدارية بشكل آلي.

وتلعب الرقابة الداخلية دورًا حيويًا في تعزيز دقة التقارير المالية، حيث تقلل من الأخطاء والاحتيايل، وتضمن الامتثال للسياسات والإجراءات، وتساعد الإدارة على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة. كما تسهم في تحسين كفاءة العمليات، وتقليل المخاطر المالية والإدارية، وزيادة ثقة أصحاب المصلحة في النظام المالي للمؤسسة. (Hadi et al.,2025:67)

يرى الباحث ان الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية تشكل نظامًا متكاملًا يضمن سلامة العمليات المالية والإدارية وحماية الموارد العامة، ويعزز الالتزام بالقوانين والسياسات الداخلية ودقة التقارير المالية، ما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة. وتتكون من خمسة عناصر رئيسية: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، والمتابعة والتقييم، وتعمل معًا لضمان فعالية النظام الرقابي. كما تشمل أنواعًا متعددة من الرقابة الوقائية والكشفية والتصحيحية والتشغيلية والتقنية، مما يدعم دقة التقارير المالية، ويحد من المخاطر، ويعزز كفاءة العمليات وثقة أصحاب المصلحة.

(5) أثر تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية على الشفافية والمساءلة

يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية من خلال توحيد الأسس والإجراءات المحاسبية التي تُستخدم في تسجيل وعرض البيانات المالية. فالمعايير الموحدة تضمن أن جميع العمليات المالية تُسجل بطريقة متسقة، مما يسهل مقارنة الأداء المالي بين الوحدات



الحكومية المختلفة ويقال من التباين في التقارير المالية. كما يتيح توحيد المعايير إعداد تقارير مالية دقيقة وموثوقة، يمكن للأطراف الداخلية والخارجية الاعتماد عليها في تقييم الوضع المالي للمؤسسة، ما يعزز مستوى الثقة ويحد من احتمالية التلاعب أو إساءة استخدام الموارد العامة. (Yusuf et al., 2025:174) وتلعب المعايير المحاسبية الحكومية دوراً جوهرياً في تعزيز المساءلة، إذ تفرض على المسؤولين إعداد تقارير مالية واضحة وموثوقة تُظهر نتائج إدارة الموارد العامة بدقة. توفر هذه المعلومات قاعدة صلبة للإدارة وأصحاب المصلحة لمراقبة الأداء واتخاذ القرارات المبنية على بيانات صحيحة. علاوة على ذلك، فإن وجود إطار محاسبي موحد يسهل عملية التدقيق الداخلي والخارجي، مما يضمن اكتشاف الانحرافات المالية والإدارية بسرعة، ويزيد من قدرة الجهات الرقابية على محاسبة المسؤولين عن أي مخالفات، وبالتالي تعزيز الشفافية والمساءلة على مستوى المؤسسات الحكومية. (Setyawan, 2025:2) و يساعد تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية على توفير معلومات مالية موثوقة ومتسقة يمكن للإدارة العليا وأصحاب المصلحة الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات استراتيجية وإدارية دقيقة. فوجود بيانات موثوقة ومحدثة يقلل من المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية العشوائية أو غير المبنية على تحليل دقيق، كما يتيح رصد الأداء المالي للمؤسسة بشكل مستمر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشفافية الناتجة عن تطبيق هذه المعايير تمكن الجمهور والمراقبين الخارجيين من تقييم مدى كفاءة استخدام الموارد العامة، ما يعزز الثقة في المؤسسات الحكومية ويحفز على الالتزام بالقوانين والسياسات المالية. (Ahmad, 2025:125) يرى الباحث ان تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية يساهم في توحيد إجراءات تسجيل وعرض البيانات المالية، مما يعزز الشفافية ويقلل من التلاعب أو سوء استخدام الموارد العامة. كما يدعم المساءلة من خلال إعداد تقارير دقيقة تمكن الجهات الرقابية والإدارة من متابعة الأداء واتخاذ قرارات مستندة إلى معلومات موثوقة. بالإضافة إلى ذلك، يوفر هذا التوحيد قاعدة موثوقة للتدقيق الداخلي والخارجي، ويعزز ثقة الجمهور وأصحاب المصلحة في المؤسسات الحكومية.

ثالثاً: الجانب التطبيقي

يهدف الجانب التطبيقي لهذا البحث إلى دراسة أثر تطوير المعايير المحاسبية الحكومية في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية داخل المؤسسات الحكومية، من خلال دراسة حالة الشركة العامة للصناعات الكهربية والإلكترونية في منطقة الوزيرية ببغداد. ولتحقيق أهداف البحث، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم أداة استبيان لتجميع البيانات من الموظفين العاملين في أقسام الحسابات والمالية، بالإضافة إلى المديرين العامين ومديري الوحدات والشعب المختلفة في الشركة. وتم توزيع 65 استبانة على العينة المستهدفة، وقد تم استرجاع 58 استبانة صالحة للتحليل، بينما تم استبعاد البقية لعدم اكتمالها أو عدم كفايتها. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS الإصدار 25، لضمان دقة النتائج واستنتاج العلاقات بين المتغيرات البحثية. لضمان الصدق الداخلي لأداة الاستبيان، خضعت أسئلة الاستبيان للتحكيم من قبل أربعة أساتذة متخصصين في المحاسبة، وتم تعديل الأسئلة بناءً على ملاحظاتهم لتكون مناسبة وأكثر دقة في قياس المتغيرات المستهدفة. أما بالنسبة لـ الثبات الداخلي، فقد تم قياسه باستخدام معامل ألفا كرونباخ لجميع متغيرات البحث، وأظهرت النتائج مستوى مقبولاً من الثبات، مما يؤكد موثوقية الأداة وجاهزيتها لجمع البيانات وتحليلها.

جدول 1 معامل كرونباخ الفا لمتغيرات البحث

المتغيرات	عدد العبارات	كرونباخ الفا
تطوير المعايير المحاسبية الحكومية-المتغير المستقل	8	.849
تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية	8	.885
تعزيز المساءلة المالية داخل المؤسسات الحكومية	8	.867

مخرجات برنامج SPSS V25



أ- البيانات الديموغرافية 1- النوع الاجتماعي

جدول 2 عينة البحث حسب النوع الاجتماعي

النسبة%	التكرارات	الفئة
70.7	41	ذكر
29.3	17	انثى
100.0	58	Total

مخرجات برنامج SPSS V25

يوضح الجدول (2) توزيع أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي. تشير النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة كانوا من الذكور بنسبة 70.7% (41 فرداً)، بينما شكلت الإناث نسبة 29.3% (17 فرداً) من العينة، ليصبح إجمالي أفراد العينة 58 موظفاً. ويمكن تفسير هذا التوزيع بأن الهيكل الوظيفي في الشركة يميل إلى وجود نسبة أعلى من الذكور، خاصة في الأقسام الإدارية والفنية التي تمثل غالبية مجتمع البحث. ورغم تفاوت النسب، فإن مشاركة الإناث تعد مؤشراً إيجابياً على التمثيل النسبي للموظفين في عملية البحث، مما يتيح جمع بيانات متنوعة من وجهات نظر مختلفة. كما يعكس هذا التوزيع إمكانية تحليل الفروق المحتملة في التصورات حول تأثير تطوير المعايير المحاسبية على الشفافية والمساءلة المالية بين الجنسين داخل الشركة.

2- العمر

جدول 3 عينة البحث بحسب العمر

النسبة%	التكرارات	الفئة
13.8	8	22-30 سنة
20.7	12	أكثر من 30-40 سنة
37.9	22	أكثر من 40-50 سنة
27.6	16	50 سنة فأكثر
100.0	58	Total

مخرجات برنامج SPSS V25

يوضح الجدول (3) توزيع أفراد عينة البحث في الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية حسب الفئات العمرية. تبين النتائج أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية من 40-50 سنة بنسبة 37.9% (22 موظفاً)، تليها الفئة العمرية 50 سنة فأكثر بنسبة 27.6% (16 موظفاً)، ثم الفئة من 40-30 سنة بنسبة 20.7% (12 موظفاً)، وأخيراً الفئة الأصغر من 30-22 سنة بنسبة 13.8% (8 موظفين)، ليصبح إجمالي العينة 58 فرداً.

ويشير هذا التوزيع إلى أن غالبية المشاركين من الموظفين ذوي الخبرة الطويلة في العمل، مما يعزز مصداقية البيانات المتعلقة بتقييم أثر تطوير المعايير المحاسبية الحكومية على الشفافية والمساءلة المالية. كما يتيح وجود فئات عمرية متنوعة إمكانية دراسة الفروق في وجهات النظر والخبرات حسب العمر، وتأثير الخبرة العملية على تقييم المتغيرات البحثية.

هذا التنوع في الأعمار يساعد الباحث على تحليل العلاقة بين مستوى الخبرة والاطلاع على المعايير المحاسبية الحكومية وممارسات الرقابة المالية، وبالتالي فهم كيفية تأثير تطوير المعايير على الأداء المالي والإداري في مختلف الفئات العمرية.

3- المؤهل العلمي



جدول 4 عينة البحث بحسب المؤهل العلمي

النسبة%	التكرارات	الفئة
69.0	40	بكالوريوس
19	11	دبلوم عالي
3.4	2	ماجستير
3.4	2	دكتوراه
5.2	3	محاسب قانوني
100.0	58	Total

مخرجات برنامج SPSS V25

يوضح الجدول (4) توزيع أفراد عينة البحث في الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية حسب المؤهل العلمي. تشير النتائج إلى أن أغلب العينة من حملة البكالوريوس بنسبة 69% (40 موظفًا)، يليهم حملة الدبلوم العالي بنسبة 19% (11 موظفًا)، بينما يشكل حاملو الماجستير والدكتوراه 3.4% لكل منهما (2 موظف لكل فئة)، ويوجد محاسب قانوني بنسبة 5.2% (3 موظفين)، ليصل إجمالي العينة إلى 58 فردًا.

يعكس هذا التوزيع أن غالبية المشاركين يمتلكون مستوى تعليمي أكاديمي كافٍ للتعامل مع الأسئلة المتعلقة بتطوير المعايير المحاسبية الحكومية، ودراسة أثرها على الشفافية والمساءلة المالية. كما يتيح وجود بعض المشاركين من حملة المؤهلات العليا والمحامين الماليين إمكانية إضفاء منظور متعمق وخبرة متخصصة حول ممارسات الرقابة المالية والمعايير المحاسبية في المؤسسة. ويمكن الاستفادة من هذا التنوع في المؤهلات العلمية لتحليل تأثير التعليم والخبرة الأكاديمية على فهم المتغيرات البحثية، بما يدعم النتائج ويزيد من موثوقية التوصيات المقترحة لتعزيز الشفافية والمساءلة المالية داخل المؤسسة.

4- سنوات الخبرة

جدول 5 عينة البحث بحسب سنوات الخبرة

النسبة%	التكرارات	الفئة
13.8	8	أقل من 5 سنوات
20.7	12	من 5 – 10 سنوات
36.2	21	من 10 – 15 سنة
29.3	17	أكثر من 15 سنة
100.0	58	Total

مخرجات برنامج SPSS V25

يعكس الجدول (5) توزيع أفراد عينة البحث في الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية بحسب سنوات الخبرة، حيث يتضح أن أغلب المشاركين لديهم خبرة متوسطة وطويلة: إذ يمثل الموظفون الذين تتراوح خبرتهم بين 10-15 سنة النسبة الأكبر بنسبة 36.2%، تليهم فئة من لديهم خبرة أكثر من 15 سنة بنسبة 29.3%. بينما تقل نسب الفئات الأقل خبرة، حيث بلغت نسبة الموظفين الأقل من 5 سنوات خبرة 13.8%، وفئة 5-10 سنوات 20.7%.

ويشير هذا التوزيع إلى أن العينة تتكون من كوادر ذات خبرة كافية، ما يعزز دقة تقييم أثر تطوير المعايير المحاسبية الحكومية على الشفافية والمساءلة المالية داخل المؤسسة، إذ يمكن لهذه الفئات تقديم رؤى عملية ومهنية مبنية على خبراتهم في تطبيق الأنظمة والإجراءات المحاسبية والرقابية.

5- نوع المؤهل

جدول 6 عينة البحث بحسب نوع المؤهل

النسبة%	التكرارات	الفئة
53.4	31	محاسبة



17.2	10	ادارة
10.3	6	اقتصاد
12.1	7	علوم مالية
6.9	4	اخرى
100.0	58	Total

مخرجات برنامج SPSS V25

يعرض الجدول (6) توزيع أفراد عينة البحث في الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية بحسب نوع المؤهل العلمي، حيث تشكل فئة الحاصلين على شهادة المحاسبة النسبة الأكبر من العينة بنسبة 53.4%، تليها فئة الحاصلين على إدارة بنسبة 17.2%، ثم علوم مالية بنسبة 12.1%، واقتصاد بنسبة 10.3%، وأخيراً المؤهلات الأخرى بنسبة 6.9%.

ويعكس هذا التوزيع تركيز العينة على التخصصات المالية والمحاسبية، ما يعزز موثوقية البيانات المتعلقة بتقييم أثر تطوير المعايير المحاسبية الحكومية على الشفافية والمساءلة المالية، إذ أن هذه التخصصات توفر معرفة عملية ونظرية بالأسس المحاسبية، والرقابة الداخلية، وإجراءات إعداد التقارير المالية، مما يمكن الباحث من الحصول على معلومات دقيقة وقابلة للتحليل.

ب- تحليل استجابات العينة

1) تطوير المعايير المحاسبية الحكومية – المتغير المستقل

يعرض الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الأهمية لردود عينة البحث على أسئلة (عبارات) المتغير المستقل - تطوير المعايير المحاسبية الحكومية وكما يلي:-

جدول 7 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لردود عينة البحث على أسئلة (عبارات) المتغير المستقل - تطوير المعايير المحاسبية الحكومية

مستوى الأهمية	الترتيب	الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	العبارات
جيد	2	1.067	4.14	تساهم المعايير المحاسبية الحكومية في توحيد أساليب تسجيل العمليات المالية داخل المؤسسات الحكومية.
جيد	3	.953	4.07	تساهم المعايير المحاسبية الحكومية في تحسين جودة التقارير المالية.
جيد	6	1.048	3.86	المعايير المحاسبية الحكومية تساعد في دمج أفضل الممارسات المحاسبية الدولية مع خصوصيات القطاع العام.
جيد	4	.991	4.00	يسهم تطوير المعايير في تقليل الأخطاء المالية وسوء إدارة الموارد العامة.
جيد	1	1.023	4.16	وجود معايير محاسبية واضحة يسهل عملية إعداد التقارير المالية الدورية.
جيد	5	1.025	3.97	تطوير المعايير المحاسبية الحكومية يضمن توافق الجهات الحكومية في إعداد التقارير المالية.
جيد	7	.970	3.84	تساعد المعايير المحاسبية الحكومية على تحسين عمليات التدقيق الداخلي والخارجي.



جيد	8	.945	3.81	المعايير المحاسبية الحكومية تمثل إطاراً استراتيجياً لتعزيز كفاءة إدارة المال العام.
جيد		.8684	3.977	المجموع العام

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يعكس الجدول (7) توزيع آراء عينة البحث حول أثر تطوير المعايير المحاسبية الحكومية على أداء المؤسسات الحكومية، ويشير إلى اتفاق كبير بين أفراد العينة حول أهمية هذه المعايير في تحسين نظم المحاسبة والرقابة المالية. فقد أظهرت النتائج أن العبارات المتعلقة بتوحيد أساليب تسجيل العمليات المالية، وضمان وضوح التقارير المالية الدورية، وتحسين جودة البيانات المالية، حصلت على أعلى متوسطات حسابية (4.14 – 4.16)، مما يعكس إدراك المشاركين بأن وجود معايير واضحة وموحدة يساهم في تنظيم العمل المحاسبي وتسهيل اتخاذ القرارات المالية الدقيقة.

كما أظهرت النتائج أن العبارات المرتبطة بدمج أفضل الممارسات المحاسبية الدولية مع خصوصيات القطاع العام، وتقليل الأخطاء المالية وسوء إدارة الموارد، وتحسين عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، حصلت على متوسطات جيدة أيضاً (3.81 – 3.97)، مما يشير إلى اعتراف العينة بالدور التكميلي للمعايير المحاسبية في رفع كفاءة العمل المؤسسي وتحقيق الرقابة والمساءلة.

من خلال النظر إلى الانحرافات المعيارية، يمكن ملاحظة أنها منخفضة نسبياً (بين 0.945 و 1.067)، مما يدل على تقارب آراء أفراد العينة وعدم وجود تفاوت كبير بين تقييماتهم، وهذا يعزز مصداقية النتائج ويؤكد اتساق فهم الموظفين حول أهمية تطوير المعايير المحاسبية الحكومية. ويبلغ المجموع العام للمتوسط الحسابي 3.977، ما يعكس توافقاً عاماً حول أن هذه المعايير تمثل أداة استراتيجية لتعزيز الشفافية، والكفاءة، والمساءلة المالية، وتساعد في تحسين إدارة المال العام داخل المؤسسات الحكومية، بما يدعم أهداف البحث في دراسة العلاقة بين تطوير المعايير المحاسبية وحوكمة الموارد المالية.

2) تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية – المتغير التابع الاول

يعرض الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الأهمية لردود عينة البحث على أسئلة (عبارات) المتغير التابع الاول - تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية - الاول وكما يلي:-

جدول 8 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لردود عينة البحث على أسئلة (عبارات) المتغير التابع الاول - تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية

مستوى الأهمية	الترتيب	الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	العبارات
جيد	4	.99195	3.8759	توفر المعلومات المالية الدقيقة وفق المعايير المحاسبية الحكومية صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة.
جيد	7	1.06191	3.8276	توحيد أساليب إعداد التقارير المالية يسهل مقارنة الأداء المالي بين وحدات المؤسسة المختلفة.
جيد	2	1.14378	3.9138	ان الشفافية المالية تعزز الثقة بين الإدارة العليا والمواطنين وأصحاب المصلحة.
جيد	6	1.05232	3.8414	ان التقارير المالية الشفافة تساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات موثوقة.
جيد	5	.98767	3.8448	ان استخدام المعايير المحاسبية الحكومية يحد من التلاعب المالي أو سوء استخدام الموارد.



جيد	8	1.05677	3.8207	ان الشفافية المالية تسهل عملية الرقابة الداخلية والخارجية على المؤسسات الحكومية.
جيد	3	1.038	3.90	توفر المعلومات المالية بشكل واضح يعزز الفهم العام للأداء المالي والإداري.
جيد	1	1.025	4.03	ان الشفافية المالية تعكس التزام المؤسسات الحكومية بالقوانين والسياسات المالية المعتمدة.
جيد		.8743	3.881	المجموع العام

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يعكس الجدول (8) متوسطات استجابات عينة البحث حول تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية، والتي تشير إلى تقييم الموظفين لمستوى الشفافية المالية وفق المعايير المحاسبية الحكومية. يظهر من خلال المتوسطات الحسابية أن جميع العبارات حصلت على تقييم جيد، مع متوسط عام قدره 3.881، ما يدل على إدراك الموظفين بأن تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية يسهم بشكل ملموس في توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة، تسهل متابعة الأداء المالي واتخاذ القرارات المبنية على بيانات واضحة.

تُظهر النتائج أن أعلى متوسط كان للعبارة "ان الشفافية المالية تعكس التزام المؤسسات الحكومية بالقوانين والسياسات المالية المعتمدة" بمتوسط 4.03، ما يؤكد أن الموظفين يقدرون دور الشفافية في الالتزام بالقوانين والسياسات المالية، بينما حصلت العبارة "ان الشفافية المالية تسهل عملية الرقابة الداخلية والخارجية على المؤسسات الحكومية" على أدنى متوسط 3.8207، مع ذلك لا تزال ضمن نطاق التقييم الجيد، مما يشير إلى أن هناك قبول عام بأن الشفافية تدعم الرقابة ولكن بدرجة أقل مقارنة بآثارها على الالتزام بالقوانين والسياسات.

أما بالنسبة للانحراف المعياري، فهو يتراوح بين 0.98767 و1.14378، ما يعكس وجود تفاوت نسبي في آراء الموظفين حول بعض العبارات، لكنه يظل مقبولاً ويشير إلى أن الاستجابات متقاربة إلى حد كبير، ما يعزز موثوقية النتائج ويؤكد أن هناك إجماع نسبي على أن تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية يسهم في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية.

يمكن استنتاج أن تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية يُعد أداة فعالة لتعزيز الشفافية المالية، وزيادة الثقة بين الإدارة العليا وأصحاب المصلحة، وتحسين دقة المعلومات المالية، مما يسهم في رفع كفاءة عمليات الرقابة واتخاذ القرارات المالية والإدارية.

3) تعزيز المساءلة المالية داخل المؤسسات الحكومية - المتغير التابع الثاني

يعرض الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الأهمية لردود عينة البحث على اسئلة (عبارات) المتغير التابع الثاني - تعزيز المساءلة المالية داخل المؤسسات الحكومية - وكما يلي:-

جدول 9 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لردود عينة البحث على اسئلة (عبارات) المتغير التابع الثاني - تعزيز المساءلة المالية داخل المؤسسات الحكومية

مستوى الأهمية	الترتيب	الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	العبارات
جيد	2	.661	4.19	توفر المعايير المحاسبية الحكومية أساساً لتقييم أداء الموظفين والمسؤولين الماليين.
جيد	7	.898	4.00	تُسهل المعايير المحاسبية الحكومية تتبع جميع العمليات المالية والمراجعات الداخلية.



جيد	4	.884	4.09	ان المساءلة المالية تساعد في الحد من حالات الفساد المالي والإداري.
جيد	5	.955	4.07	ان تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية يعزز قدرة الجهات الرقابية على محاسبة المسؤولين عن المخالفات.
جيد	3	.976	4.17	توفر المعلومات المالية الدقيقة يمكّن الإدارة من متابعة استخدام الموارد العامة بكفاءة.
مرتفع	1	.913037	4.20690	ان المساءلة المالية تعزز الالتزام بالقوانين والسياسات الداخلية في المؤسسات الحكومية.
جيد	6	.962861	4.05172	ان المعايير المحاسبية الحكومية تساعد في وضع قواعد واضحة لتحمل المسؤولية المالية.
جيد	8	.836985	3.96552	تعزيز المساءلة المالية يؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي وكفاءة إدارة الموارد العامة.
جيد		.7229	4.084	المجموع العام

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يعكس الجدول (9) متوسطات استجابات عينة البحث تجاه دور المعايير المحاسبية الحكومية في دعم المساءلة المالية، حيث تشير النتائج إلى أن جميع العبارات حصلت على تقييم جيد، مع متوسط عام قدره 4.084، مما يعكس إدراك الموظفين بأن تطبيق المعايير المحاسبية يسهم بشكل كبير في تعزيز المساءلة والرقابة على الأداء المالي والإداري.

تُظهر النتائج أن أعلى متوسط كان للعبارة "ان المساءلة المالية تعزز الالتزام بالقوانين والسياسات الداخلية في المؤسسات الحكومية" بمتوسط 4.2069، ما يؤكد أهمية المساءلة في التزام الجهات الحكومية بالقوانين والسياسات المالية. بينما حصلت العبارة "تعزيز المساءلة المالية يؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي وكفاءة إدارة الموارد العامة" على أدنى متوسط 3.9655، ومع ذلك تبقى ضمن مستوى جيد، ما يشير إلى إدراك الموظفين لفوائد المساءلة على الأداء المؤسسي ولكن بدرجة أقل مقارنة بالالتزام بالقوانين والسياسات.

أما بالنسبة للانحراف المعياري، فهو يتراوح بين 0.661 و0.976، ما يعكس تفاوتاً محدوداً نسبياً في آراء الموظفين حول بعض العبارات، ويشير إلى أن أغلب الاستجابات متقاربة، مما يعزز موثوقية النتائج ويؤكد وجود إجماع نسبي على أن المعايير المحاسبية الحكومية توفر إطاراً فعالاً لتعزيز المساءلة المالية داخل المؤسسات الحكومية.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن المعايير المحاسبية الحكومية تلعب دوراً جوهرياً في وضع قواعد واضحة لتحمل المسؤولية، وتحسين القدرة على متابعة الأداء المالي، والحد من حالات الفساد المالي والإداري، بما يرفع كفاءة الإدارة ويزيد من ثقة أصحاب المصلحة في المؤسسات الحكومية.

ت- اختبار الفرضيات

❖ اختبار الفرضية الاولى للبحث والتي تنص على " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير المعايير المحاسبية الحكومية في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية" وكما يلي :-

جدول 10 اختبار تأثير تطوير المعايير المحاسبية الحكومية في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية



Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.951 _a	.904	.902	.273233	.904	527.738	1	56	.000

a. Predictors: (Constant),

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول (10) أن قيمة R بلغت 0.951، مما يشير إلى وجود ارتباط قوي وإيجابي بين تطوير المعايير المحاسبية الحكومية ومستوى الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية. كما يوضح R Square مقدار التباين في الشفافية المالية الذي يمكن تفسيره بواسطة تطوير المعايير، وقد بلغ 0.904، أي أن حوالي 90.4% من التباين في تعزيز الشفافية المالية يمكن تفسيره من خلال تحسين وتطوير المعايير المحاسبية الحكومية، وهو معدل مرتفع جداً يدل على قوة العلاقة.

كما تُظهر نتائج اختبار F قيمة 527.738 مع مستوى دلالة Sig = 0.000، ما يشير إلى أن العلاقة بين تطوير المعايير المحاسبية الحكومية وتعزيز الشفافية المالية ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى ثقة 99%. هذا يعني أنه يمكن استنتاج وجود تأثير إيجابي وكبير لتطوير المعايير المحاسبية الحكومية على تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية، بما يعكس أهمية توحيد الأسس المحاسبية وتحسين جودة التقارير المالية لتعزيز وضوح المعلومات المالية ومصداقيتها أمام الإدارة وأصحاب المصلحة. وبالتالي يمكن قبول فرضية البحث الأولى " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير المعايير المحاسبية الحكومية في تعزيز الشفافية المالية داخل المؤسسات الحكومية " .

❖ اختبار الفرضية الثانية للبحث والتي تنص على " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطوير

المعايير المحاسبية الحكومية في تعزيز المساءلة المالية داخل المؤسسات الحكومية".

ويوضح جدول (11) اختبار هذا التأثير وكما يلي :-

جدول 11 اختبار تأثير تطوير المعايير المحاسبية الحكومية في تعزيز المساءلة المالية داخل المؤسسات الحكومية

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.682 _a	.465	.456	.533431	.465	48.704	1	56	.000

a. Predictors: (Constant),

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول (11) أن قيمة R بلغت 0.682، مما يدل على وجود ارتباط إيجابي متوسط بين تطوير المعايير المحاسبية الحكومية ومستوى المساءلة المالية داخل المؤسسات الحكومية. كما تشير قيمة R Square = 0.465 إلى أن حوالي 46.5% من التباين في تعزيز المساءلة المالية يمكن تفسيره من خلال تطوير المعايير المحاسبية الحكومية، وهو معدل ملحوظ يعكس أثراً متوسطاً لكنه مهم في تفسير العلاقة بين المتغيرين.



أما بالنسبة لاختبار F ، فقد بلغت قيمة $F = 48.704$ مع مستوى دلالة $Sig = 0.000$ ، مما يدل على أن تأثير تطوير المعايير المحاسبية الحكومية على المساءلة المالية ذو دلالة إحصائية قوية عند مستوى ثقة 99%. هذا يعني أنه كلما تحسنت المعايير المحاسبية الحكومية، زادت قدرة الجهات الرقابية على متابعة الأداء المالي وتحميل المسؤولين مسؤولياتهم بشكل دقيق، مما يعزز المساءلة المالية داخل المؤسسات الحكومية. إن النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية للبحث، وتشير إلى أن تطوير المعايير المحاسبية الحكومية يساهم بشكل ملحوظ في تعزيز المساءلة المالية، رغم أن تأثيرها أقل قوة مقارنة بتأثيرها على الشفافية المالية. وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثانية للبحث .

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

تعزيز الشفافية المالية: أظهرت نتائج تحليل بيانات موظفي الشركة أن تطوير المعايير المحاسبية الحكومية يساهم بشكل ملموس في توحيد أساليب تسجيل العمليات المالية وإعداد التقارير، مما يسهل متابعة الأداء المالي ومراقبة الموارد العامة ويحد من احتمالية التلاعب أو سوء الإدارة.

1. أظهرت النتائج أن تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية يوفر إطاراً واضحاً لتقييم أداء الموظفين والمسؤولين الماليين، ويساعد الإدارة والجهات الرقابية على محاسبة المخالفين وتحقيق التزام أكبر بالقوانين والسياسات المالية داخل الشركة.
2. تؤكد الدراسة أن وجود معايير محاسبية حكومية واضحة وموحدة يُعد أداة استراتيجية لتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام، إذ يربط بين دقة المعلومات المالية ومساءلة المسؤولين.
3. دور الرقابة الداخلية: تشير النتائج النظرية إلى أن تطوير المعايير المحاسبية يساهم في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية من خلال تحسين موثوقية البيانات وتقليل الأخطاء والانحرافات المالية، مما يعزز كفاءة العمليات الإدارية.
4. الارتباط بين الشفافية والمسؤولية: توضح الدراسة أن تعزيز الشفافية المالية من خلال المعايير المحاسبية الحكومية يرتبط بشكل مباشر بزيادة المساءلة المالية، حيث تتيح البيانات الدقيقة والقابلة للمرجعة إمكانية اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة، مما يدعم حوكمة الموارد العامة في المؤسسات الحكومية.

ب- التوصيات

بناءً على الاستنتاجات اعلاه فاننا نوصي بالاتي:-

1. على إدارة الشركة الالتزام الكامل بتطبيق المعايير المحاسبية الحكومية الموحدة في جميع الأقسام المالية والإدارية لضمان دقة البيانات المالية وتحسين الشفافية في إدارة الموارد.
2. يوصى بتقوية أنظمة الرقابة الداخلية من خلال دمج المعايير المحاسبية الحديثة، وتحديث الإجراءات والسياسات المالية، لضمان متابعة الأداء المالي وحماية الأصول من الأخطاء أو سوء الاستخدام.
3. ضرورة تنظيم برامج تدريبية مستمرة للموظفين على تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية وأهمية الرقابة الداخلية، لتعزيز مهاراتهم في إعداد التقارير الدقيقة واتخاذ القرارات المالية المبنية على معلومات موثوقة.
4. على الإدارة العمل على نشر ثقافة الشفافية والمساءلة داخل جميع وحدات الشركة من خلال إتاحة الوصول إلى المعلومات المالية الدقيقة لأصحاب المصلحة، مع ضمان وجود آليات رقابية واضحة لمتابعة الأداء المالي.
5. يُنصح بمراجعة السياسات والإجراءات المالية بشكل دوري لتتوافق مع أفضل الممارسات المحاسبية الدولية وخصوصيات القطاع العام، بما يعزز كفاءة العمليات ويساعد في الحد من المخاطر المالية والإدارية.



المراجع

1. نذيره عبد الرحمن عبدالله حسن، د. الفاتح الأمين عبدالرحيم. (2024). معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام بالسودان وأثرها في تعزيز شفافية التقارير المالية. (دراسة ميدانية، وزارة المالية ولاية كسلا). مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5(7)، 1-16.
2. Ahmad, A. Y. A. B. (2025). International Public Sector Accounting Standard adoption and compliance: implications on accounting transparency and quality in Jordan public sector. *International Journal of Electronic Finance*, 14(1), 124-138.
3. Amalia, M. M. (2023). Enhancing accountability and transparency in the public sector: a comprehensive review of public sector accounting practices. *The ES Accounting And Finance*, 1(03), 160-168.
4. Boufounou, P., Eriotis, N., Kounadeas, T., Argyropoulos, P., & Pouloupoulos, J. (2024). Enhancing internal control mechanisms in local government organizations: a crucial step towards mitigating corruption and ensuring economic development. *Economies*, 12(4), 78.
5. Darwin, K., Haliah, H., Nirwana, N., Syamsuddin, S., & Kusumawati, A. (2024). The Implementation of Governmental Accounting Standards and the Quality of Financial Statements. *Jurnal Ilmiah Mahasiswa Raushan Fikr*, 13(1), 256-261.
6. Gale, F., Goodwin, D., Lovell, H., Murphy, H., Beasy, K., & Schoen, M. (2025). Political Science's Engagement With the Sustainability Challenge: A Semi-Systematic Review of the Voluntary Sustainability Standards (VSS) Governance Literature. *Sustainable Development*.
7. Hadi, M. H., Abdulzahra, A. K., & Hazen, M. A. (2025). The Effectiveness of Internal Control Standards in Enhancing Financial Risk Management Efficiency in the Banking Sector. *European Journal of Management, Economics and Business*, 2(5), 66-83.
8. Khaing, A. E. Effective Internal Control System, Internal Audit Effectiveness and Organizational Performance at Fortune International Limited (Aye Ei Khaing, 2025) (Doctoral dissertation, MERAL Portal).
9. Khoroshylova, I., Nuzhna, O., Sushko, D., & Skyba, H. (2025). Moral Principles in Finance: Challenges and Risks in the Context of Contemporary Commerce. *Management (Montevideo)*, 3, 268-268.
10. Nurhayati, E., Djajadikerta, H., & Setiawan, A. (2025). HOW GOOD ARE INTERNAL CONTROLS IN PREVENTING FRAUD IN GOVERNMENT? A LITERATURE REVIEW. *INDONESIAN JOURNAL OF BUSINESS AND ECONOMICS*, 8(1), 1064-1075.
11. Ogedengbe, A. O., Olawale, H. O., Ameyaw, M. N., & Oluwaseun, T. (2024). Embedding Ethical Conduct, Fiduciary Responsibility, and Compliance Culture in Insurance Sales and Brokerage.
12. Samudra, D., & Tamamudin, T. (2025). Sharia-Compliant Digital Marketing: Trends and Challenges in Indonesia's Financial Sector (2024-2025). *Neo Journal of economy and social humanities*, 4(3), 538-548.
13. Sari, Ratna, and Muslim Muslim. (2023)"Accountability and transparency in public sector accounting: A systematic review." *Amkop Management Accounting Review (AMAR)* 3.2: 90-106.
14. Setyawan, W. (2025). Bridging Between Financial Performance and Government Performance: The Role of Public Sector Accounting in Realizing Good Governance. *Oikonomia: Journal of Management Economics and Accounting*, 2(2), 1-15.
15. Yusuf, M. S. K., Haliah, H., & Nirwana, N. (2025). The Role Of Accounting Standards And Transparent Budget Management In Supporting The Public Sector: A Systematic Literature Review. *Journal of Management, Economic, and Accounting*, 4(1), 173-182.